



تصوير خليل إبراهيم



• خلال تكريمه رئيس مجلس إدارة "الفنار القابضة"

• جولة في المعرض

## خلال ملتقى "الصغيرة والمتوسطة"... الشعلة متقدّماً رئيساً:

# قناة راسفة لدى قيادتنا الرشيدة بدور المؤسسات المحوري في الاقتصاد

- فخرو: 90% مساهمة القطاع في الصناعة والمؤسسات تحلّ موقعاً مركزياً في استراتيجية الوزارة
- الديري: توصية الشعلة بإنشاء جهاز مختص بالتطوير أهله توصيات الملتقى

أمل الحامد من مدينة عيسى

اقترح وزير العمل والشؤون الاجتماعية السابق رئيس مجلس إدارة شركة الفنار القابضة للاستثمار عبد النبي الشعلة تشكيل مجلس مستقل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت رئاسة وزير الصناعة والتجارة أو الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية، وأضاف "إن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في تطوير النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاجتماعي على المستوى العالمي أخذت تتضاعف وتتسق بوتائر متسارعة وبمظاهر ملموسة ونتائج محسنة. وقد بات أمرًا مستقراً وثبت ما لهذه المؤسسات من أهمية بالغة ودور محوري في تحقيق النمو وتحريك كافة جوانب التنمية المستدامة".

يواجهوا التحديات ويسقطوا الفرسان المطروحة من قبل القيادة الرشيدة لمملكتنا الرائعة". وقال إن ما يقارب من الـ 90% من الأعمال التجارية في قطاع الأعمال من فئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لهذا من السهولة التأمين من يأخذ نصيب الأسد في مسؤولية انتظام الأنشطة لتحقيق رؤية عام 2030 والأعوام التالية" متبعاً "وضع أمثلة على خريطة العالم، وإنجاح رؤية 2030".

### فشل المؤسسات

قال الممثل الاقتصادي أكبر جعفرى على هامش الملتقى إن اقتصاد البحرين بنى على التنوع والركيزة التوعية وهي التي تولد أكبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون مرادفة إلى الديمقراطية الاقتصادية وحسن توزيع ثروة البلد ودون لا تجد الشركات الكبيرة لا في البلد أو في أي مكان آخر لأن الشركات الكبيرة مرادفة إلى الديكتاتورية والشركات الصغيرة هي التي تولد أكبر عدد من فرص العمل وهي التي تولد لنا أكبر عدد من فرص العمل وهي التي تولد لنا أفكاراً جديدة وسلاعاً جديدة وخدمات جديدة وتدفع من استيرادنا من الخارج وتدفع لنا من هجرة الأموال إلى خارج البحرين وهناك فرص كبيرة في البحرين والآن الآليات موجودة ومتكمالة.

ونصج جعفرى - الذي يشغل أيضاً منصب الرئيس التنفيذي لشركة جعفرى للاستشارات الصناعية - الشباب من الجيل الجديد أن يترك من الآن فصاعداً فكرة التوظيف وينبهوا إلى زيادة الأعمال هناك فرص كثيرة في البلد وعادة الخط يكون أصعبها مضاعفة لكن بحاجة إلى جرأة وثقافة العمل. وأشار إلى أن مستوى المؤسسات المغيرة والمتوسطة متذبذب عالمياً ومحلياً حيث إن نسبة الفشل فيما تبلغ 80% والسبب يرجع إلى طبيعة العمل يعني أنها لا تكون محبياً فالمشروع لا يكون محباً وهناك كثير من المخاطر بعكس المشاريع الكبيرة. وقال إن الدعم أكثر شيء ولا نجد أن يأتي رواد الأعمال ويكونوا اتكاليين فعندهم يسيرون اتكاليين لا يسيرون رجال أعمال أو رواد أعمال فيليب أن يكون لديهم حب المخاطرة وأخذ المبادرة لإنما إذا حينماهم كثيراً فقد لديهم المبادرة.

وقال إن حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البحرين أكثر من 90% من الشركات العاملة في البحرين، بينما أنه "ليس لدينا شركات كبيرة في البحرين يتعريف الدول فشركة المنيوم البحرين، آلبا" وشركة نفط البحرين "بايكو" لا تعتبر إنما في الخارج كشركات كبيرة حيث أنه في الدول الأخرى الشركات الكبرى يعمل فيها 50 أو 60 ألف موظف وشركات آلبا وبابكو وشكتان متوضستان أو صغيرتان.

### لا بد من التطوير

إلى ذلك، ذكر رئيس مجلس إدارة جمعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبدالحسين الديري للصحافيين على هامش الملتقى أن من أهم توصيات الملتقى هي توصية الرئيس التنفيذي لشركة الفنار الاستثمارية القابضة عبد النبي الشعلة بإنشاء جهاز مختص بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البحرين وهو الوقت المناسب لأن أكثر من أي وقت مضى يريد جهاز لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأيضاً الصغرى أو المتاحة الصغرى، وإنما الأهمية في ظل الوجهة الجديدة على المؤسسات التجارية من الصغيرة المملوكة للشخص واحد إلى الشركات العامة الكبيرة وأن التمويل أو التدريب.



• الشعلة متقدماً في الملتقى



• وزير الصناعة

## ضرورة إنشاء صندوق خاص يتولى الدعم المالي

### توفير مختلف أنواع التسهيلات والحوافز وإعداد حاضنات

أولاً ملخصاً في استصدار قانون من الكونغرس الأميركي أقر بموجبه تخصيص مبلغ واحد وثلاثين مليون دولار أمريكي من الخزينة الأميركية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة".

ثانياً: رصد عملية نشوء وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهذه القطاع بمبدأ الرتقاء بمسوبيه وتوسيع رقعة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي على أن تكون على رأس قائمة أولوياته ما يلي:

أولاً: وضع المعايير والمعايير التي تحدد المؤسسات من الإطلاع على تجارب الدول المتقدمة والدول الناجحة في هذا المجال والاستفادة منها.

ثالثاً: صقل عناصر الحذب بالنسبة للمؤسسة المتوسطة وتنمي بين هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات.

وبالنسبة لمساعدة هذه المؤسسات على فهم واستيعاب سياسات التوطين والتفاعل الإيجابي مع أنظمة سوق العمل والتكيف معها بالإضافة إلى تأهيلاً لها للاستفادة من برامج الدعم المتوفرة والمهارات للعمل فيها.

سادساً: مساعدة هذه المؤسسات على فهم واستيعاب سياسات التوطين والتفاعل الإيجابي مع أنظمة سوق العمل والتكيف معها بالإضافة إلى تأهيلاً لها للاستفادة من برامج الدعم المتوفرة والمهارات للعمل فيها.

بدوره، قال وزير الصناعة والتجارة حسن فخرى في كلمته إن تنمية وتعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محور رئيسي في التنمية الاقتصادية المستقلة لمملكة البحرين، وتحتل تلك المؤسسات موقعها مركزاً في استراتيجية وزارة الصناعة والتجارة الداعمة لرؤية الحكومة لعام 2030. وأشار إلى أن رؤية مملكة البحرين لعام 2030 هي خط رئيسي طموحة وموضوعة بعناية على هذه المؤسسات والارتقاء بمستوى أدائها، وبهذا الصدد أقترح تشكيل مجلس مستقل تحت رئاسة وزير الصناعة والتجارة أو الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية على أن تكون مهمته الخدمي وبعدد 50 عامل فأقل، وأي مؤسسة في هذا المجلس منحمرة في الأضلاع بالأمور والمسائل المتعلقة بهذه المؤسسات المتوسطة. وفي كذا أيضاً مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي على أن تكون مسؤولة عن حوكمة هذه المؤسسات على مستوى 45% وتستوعب 60% من العمالة، وتتحمّل هذه الشركات على ما نسبته 43% من المشتريات الحكومية، كما أنها تتجزء 60% من مقاولات الدولة".

وبالنسبة لـ "في دول المجموعة الأوروبيّة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتشكل ما نسبته 99% من عدد الشركات العاملة في هذه الدول ويعمل فيها أكثر من 65 مليون شخص في مختلف القطاعات، وحتى في هذه الدول المتطرفة فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي المحرك الرئيسي للاقتصاد وهي التي تقدر وراء عوامل الابتكار والمنافسة. وعلى المستوى العالمي يداره في نسبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تصل إلى 99% من جمل الشركات ومؤسسات الأعمال في العالم، وهي المولدة لما بين 40% إلى 50% من الناتج الإجمالي العالمي".

وذكر أنه "بالنسبة للدول النامية والاقتصادات الناشئة، فإن الهند، التي حافظت خلال العاشرين الماضيين على نسبة نمو بلغت حوالي 7% حتى في مرحلة التراجع الاقتصادي الذي شهدته العالم خلال تلك الفترة الذي لا تزال شعب العالم تعاني منه المؤسسات مثل المنافع والظروف الحسنة لتحسين الظروف المعيشية للجميع من خلال خلق مستوي أعلى للأنشطة في اقتصادنا".

ثالثاً: تأسيس صندوق خاص بهذه المؤسسات المستقبلية والمتميزة من قبل الدولة أو الصندوق على أهم ثروة لدينا وهي موادرنا البشرية، وتمدّد لتحسين الظروف المعيشية للجميع من خلال خلق مستوي أعلى للأنشطة في اقتصادنا".

هذه الأنشطة أساساً أعني تلك المرتبطة بقطاعات كثيرة منها الصناعي والخدمي".

وأضاف "بالتأكيد تقوم الحكومة بخلق بيئات تمكنية من خلال سياسة المبادرات وتنمية هذا القطاع على أن تكون مثل هذه التسهيلات ضمن حدود وأسقف متفق عليها ومتكيلاً تشبّعه مناسبة. ونوه إلى أنه "ليس صحيحاً ما يردده البعض من أن تطبيق هذه الطبوة يتعارض مع أسلس الاقتصاد الحر وروح المنافسة المفترضة، فالواقع أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تفتقر من فراسنها إلى انتشارها في جميع أنحاء العالم، وهذا يعود إلى عدم توفر موارد محدودة، مما يعيق تطبيقها على نطاق واسع".

ويتابع "في الولايات المتحدة الأمريكية المؤسسات الصغيرة هي التي توظف أقل من 100 عامل والمؤسسات المتوسطة هي التي توظف أقل من 500 عامل. وفي نيوزيلندا فإن الشركات التي توظف خمسة موظفين فأقل تعتبر صغيرة جداً، والتي توظف بين 6 إلى 49 موظفاً تسمى صغيرة، ومن 50 إلى 99 موظفاً تعتبر متوسطة، وللتاكيد على ارتفاع عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالشركات الكبرى فإن عدد هذه الشركات في نيوزيلندا يبلغ 350 ألف شركة مقابل 1600 شركة كبيرة".